



كلية معتمدة



آليات توزيع الحوافز على أعضاء هيئة التدريس كلية التمريض - جامعة بنها

الحافز: هو شيء خارجي يوجد بالمجتمع، أو البيئة المحيطة بالشخص وينجذب إليها الفرد باعتبارها وسيلة لإشباع حاجاته التي يشعر بها.
تتبع نظام توزيع الحوافز على أعضاء هيئة التدريس بكلية التمريض - جامعة بنها قانون تنظيم الجامعات واللائحة التنفيذية الخاصة به كالتالي :

وتنص المادة (٢٨٥) من قانون تنظيم الجامعات على " ان لعميد الكلية ان يكلف بأعمال الامتحان أعضاء هيئة التدريس و سائر القائمين بالتدريس و العاملين من غيرهم.

وتنص مادة (٢٨٥) مكررا من قانون تنظيم الجامعات على "ان يمنح أعضاء هيئة التدريس و المدرسين المساعدين و المعيدون حوافز مادية بما يكفل تحقيق الأهداف و ترشيد الأداء وفقا للقواعد التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات و يصدر بها قرار من وزير التعليم.

وتنص مادة (٢٨٦) من قانون تنظيم الجامعات" يمنح مكافآت عن أعمال الامتحانات

- ◆ لمن يعين من خارج الجامعة للقيام بهذه الأعمال
- ◆ لمن يندب من كلية الى أخرى بشرط أن يقوم بهذه الأعمال علاوة على قيامة بأعماله الأصلية في كليته أو في قسمة
- ◆ لأعضاء هيئة التدريس و المدرسين المساعدين و المعيدون و مدرسي اللغات و المنتدبين للتدريس من الخارج بمكافآت إجمالية إذا باشروا عملا من الأعمال الآتية
- امتحانات الطلاب الذين يتقدمون لها من الخارج إذا عقد لهم امتحان خاص
- تصحيح أوراق الامتحانات



كلية معتمدة

- فحص البحوث التي تقدم في امتحانات الدراسات العليا و مناقشاتها و الاشتراك في مناقشة رسائل الماجستير و الدكتوراة
- العمل في لجنة المراقبة العامة و يشمل تنظيم مراحل الامتحان و الرصد و المراجعة و إعداد نتائج الامتحان
- أعمال الملاحظة بلجان الامتحان.

وتنص مادة (٢٨٧) من قانون تنظيم الجامعات" تقدر مكافآت تصحيح

الامتحانات التحريرية بنسبة ما صححة الممتحن في كل هذه الأوراق على الأساس الآتي:

♦ امتحانات النقل و الامتحانات النهائية لدرجتي الليسانس و البكالوريوس و معادلة هاتين الدرجتين و امتحان الدراسة العليا بمائة قرش عن الورقة الواحدة بشرط ألا تقل المكافأة في كل مادة للممتحن الواحد عن مائة حنية و بعد أقصى خمس مواد على مستوى الكلية. و لاتزيد جملة مكافآت التصحيح التي يحصل عليها الممتحن الواحد في دور الامتحان الواحد على ١٥٠٠ حنية على مستوى الجامعة

وتنص مادة (٢٨٨) من قانون تنظيم الجامعات" إذا اقتضى الاختبار العملي

تصحيح أوراق قدرت المكافأة على اساس ثلاثين قرشا لكل ورقة بشرط ألا تقل جملة المكافأة عن عشرين حنيتها في كل مادة

وتنص مادة (٢٩٠) من قانون تنظيم الجامعات "يمنح من يقوم بالامتحانات

الشفوية و التطبيقية و حضور الامتحانات من أعضاء هيئة التدريس و العاملين الأصليين و المنتدبين مكافآت عن حضور هذه الامتحانات على الوجه الآتي

- إذا كان الممتحن من أعضاء هيئة التدريس أو من العاملين في الدولة أو الهيئات العامة أو هيئات القطاع العام و شركات و شركات قطاع الأعمال العام منح مكافأة قدرها ٤% من المرتب الشهري عن كل جلسة من جلسات الامتحان و ٦% لمن يندب للجامعات أو الكليات من خارج المدينة التي بها جامعة أو كلية.
- إذا كان الممتحن من غير هؤلاء عين مجلس الكلية مكافأة

و في جميع الأحوال يشترط ألا تقل المكافأة لكل جلسة في الامتحانات الشفوية عن أربعة حنيتها.

كلية معتمدة

و يشترط فى جميع الأحوال أن يكون الحد الأدنى لعدد الطلاب فى كل من جلسات الامتحانات الشفوية و التطبيقية خمسة طلاب أو عدد المسجلين للامتحان أيهما أقل.

☞ **وتنص مادة (٢٩١) من قانون تنظيم الجامعات** "يمنح من يعمل داخل لجان المراقبة العامة من أعضاء هيئة التدريس مكافأة قدرها ٣% من المرتب الشهري عن كل يوم من أيام العمل".

☞ **وتنص مادة (٢٩٢) من قانون تنظيم الجامعات** " يمنح مكافأة عن فحص البحوث و المقالات التى تقدم فى امتحانات الدراسة العليا بواقع جنيهين لكل بحث أو مقال و بحد أدنى عشرين جنيها بشرط أن يكون البحث أو المقال مقبولا مستقلا".

☞ **وتنص مادة (٢٩٣) من قانون تنظيم الجامعات** " يمنح المشرف على رسالة الماجستير مكافأة مقدراها أربعمئة جنية و يمنح المشرف على رسالة الدكتوراة مكافأة مقدراها ألف جنية و ذلك بعد مناقشة الرسالة من لجنة الحكم عليها و بحد أقصى أربعة آلاف جنية فى السنة الجامعية، و إذا تعدد المشرفون وزعت المكافأة عليهم بالتساوى".

☞ **وتنص مادة (٢٩٤) من قانون تنظيم الجامعات** " يمنح مكافأة مقدراها مائة جنية لكل من يشترك فى فحص الرسالة لدرجة الماجستير و تقديم التقرير عنها و مناقشتها، إذا كان هناك محل لهذه المناقشة و كذلك من يشترك فى فحص البحوث المقدمة للحصول على الجوائز و إذا كان أحد المشتركين فى الفحص من خارج مصر منح مكافأة مقدراها خمسمائة جنية مع تحمل الجامعة مصاريف تحويل المكافأة".

و للمشرف على الرسالة أن يجمع بين هذه المكافأة و مكافأة الاشراف المنصوص عليها فى المادة السابقة.

☞ **وتنص مادة (٢٩٥) من قانون تنظيم الجامعات** " يمنح مكافأة مقدراها مائتان و خمسون جنيها لكل من يشترك فى فحص الرسالة لدرجة الدكتوراة و تقديم التقرير عنها و مناقشتها إذا دعا الأمر الى هذه المناقشة وإذا كان أحد المشتركين فى الفحص من خارج مصر منح مكافأة مقدراها ألف جنية مع تحمل الجامعة مصاريف تحويل المكافأة".

و للمشرف على الرسالة أن يجمع بين هذه المكافأة و مكافأة الاشراف على الرسالة.



كلية معتمدة

" كما يمنح كل عضو من أعضاء لجنة الامتحان التأهيلي لدرجة الدكتوراة مكافأة مقدارها خمسون جنيها و بحد أقصى مقدارها مائتان و خمسون جنيها في السنة الجامعية للممتحنين على مستوى الكلية الواحدة و يكون الحد الأقصى لعدد الممتحنين لكل لجنة خمسة أعضاء إلا إذا نصت الانحة الداخلية للكلية على خلاف ذلك.

وتنص مادة (٣٠٠) من قانون تنظيم الجامعات " يمنح أعضاء مجالس الكليات و اللجان الفنية التي تشكلها مجالس الكليات وفقاً لما ورد في هذه الانحة مكافأة مقدارها خمسة و عشرون جنيها عن حضور كل اجتماع"

وتنص مادة (٣٠٣) من قانون تنظيم الجامعات "يمنح أعضاء هيئة التدريس الذين يرخص لهم في مزاولة المهنة داخل الجامعة أو القيام بأعمال الاستشارة و الخبرة و معاونهم نسبة من المتحصلات المترتبة على أعمالهم بالفئات التي يقررها المجلس الأعلى للجامعات".

وتنص مادة (٣٠٣) من قانون تنظيم الجامعات " يمنح أعضاء هيئة التدريس من الأجانب بدل اغتراب لا يزيد حده الأقصى على الحد الأقصى لمرتب الوظيفة التي يعين فيها و تحدد قيمة هذا البدل بقرار التعيين".

وتنص مادة (٣٠٦) من قانون تنظيم الجامعات " يجوز لمجلس الجامعة في حدود اعتمادات الميزانية تقرير صرف منح لأعضاء هيئة التدريس و المدرسين المساعدين و المعيدين و سائر القائمين بالتدريس الموقدين في مهمات علمية أو أجازات دراسية أو لحضور مؤتمرات وفقاً للقواعد التي يقررها المجلس".

مدير الشئون القانونية

عميد الكلية

أ.د / مروة مصطفى راغب

